الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

من 01 إلى 15 فيفري 2025

العدد 34

رئيس الدّولة :
النواب بقصري باردو مفوّضون من قبل ناخبيهم للتعبير عن إرادتهم

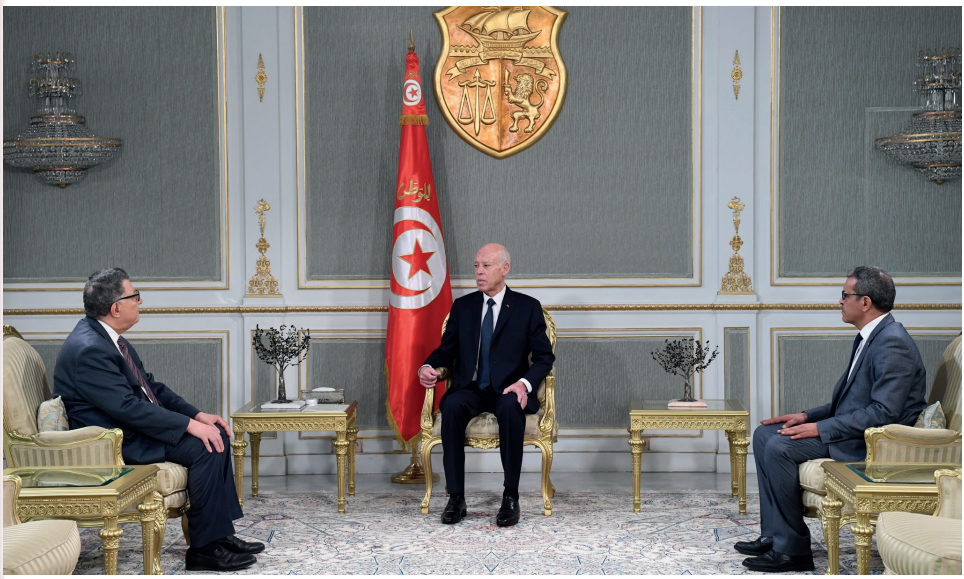

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد يوم 11 فيفري 2025، بقصر قرطاج، السيدين ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نوّاب الشعب وعماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

بيّن رئيس الجمهورية خلال هذا اللّقاء أنّ الحوار و المداولات داخل المجلسين، فضلا عن التصويت على مشاريع القوانين تُبرهن على أنّ تونس دولة تقوم على مؤسسات وتُثبت لمن لا زال يبحث عن دليل أنّ النواب مفوّضون من قبل ناخبيهم للتعبير عن إرادتهم، و أنّ المداولات في إطار الجلسات العامة للمجلسين جديرة بالتنويه.

وحمّل رئيس الدولة السيدين ابراهيم بودربالة وعماد الدربالي إبلاغ كافة أعضاء المجلسين خالص تحياته لأنّه حين يتعلق الأمر بالوطن ووحدة الدولة يُغلّبون تونس على أيّ اعتبار.

مواعيد منتظرة

فيفري 2025

الإثنين	الثلاثاء	الإربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد
27	28	29	30	31	1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	1	2

18 فيفري 2025:
عقد جلسة عامة يتضمّن جدول أعمالها توجيه أسئلة شفاهية إلى وزير السياحة وتقديم الوزارة لعرض حول ثلاثة محاور.

19 فيفري 2025:
يوم دراسي برلماني حول " تقنيات صياغة النص التشريعي من أجل جودة تشريعية "

مجلس نواب الشعب في أرقام

114 سؤالا كتابيا تمّت احالته إلى أعضاء الحكومة المعنيين

05 أسئلة شفاهيّة مبرمجة للجلسة العامّة المخصّصة للغرض

04 مبادرات تشريعيّة تمّت إحالتها إلى اللّجان المعنية

مكتب مجلس نواب الشعب يردّ على هجمات التشكيك في سلامة مسار بناء تونس الجديدة

أصدر مكتب مجلس نواب الشعب المجتمع يوم الخميس 13 فيفري 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، بيانًا حول الهجمات التي تشنّها أطراف مشبوهة بهدف التشكيك في سلامة مسار بناء تونس الجديدة وصواب الخيارات المنتهجة. جاء فيه خاصّة ما يلي:

- **القناعة الرّاسخة لدى نواب الشعب بالخيار الذي انتهجته الدولة في الدفاع عن سيادتها الوطنية، وبالتحدّيات النّاجمة عن هذا التوجّه الصّائب.**

- **تأكيد عزم مجلس نواب الشعب على صون المكاسب وتعزيزها والتفاعل بكل عمق مع مختلف الأوضاع التي تمرّ بها البلاد، والوقوف إلى جانب الوظيفة التنفيذية ومعاضدتها في كلّ ما من شأنه أن يسهم في الإصلاح خدمة للشعب التونسي وللمصلحة العليا للبلاد.**

- **التفويض للنواب من قبل ناخبيهم للتعبير عن إرادتهم، هو مسؤولية جسيمة تقتضي أكثر من أي وقت مضى شحذ الهمم والمضيّ قدما على درب البذل ومراكمة الإنجازات، ومواصلة العمل وفق رؤية متكاملة توحّد كل مؤسسات الدولة حول الأهداف الوطنية المشتركة.**

نشاط اللّجان

لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

- **الاستماع، يومي 3 و4 فيفري 2025، على التوالي إلى كلّ من وزيرة الماليّة ووزير الاقتصاد والتخطيط في إطار مواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 88/2024 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.**

وزيرة الماليّة

- رئيس الجمهورية أكّد التزام الدولة بمرافقة هذه المجالس وتوفير الوسائل الضرورية لأداء مهامها على أحسن وجه وتكريس ما جاء في الدستور.

- مجال عمل هذه المجالس هو تنموي بالأساس وتُنظّم أعمالها وطرق سيرها ويضبط مقدار المنحة الشهرية وشروط إسنادها للأعضاء المنتخبين للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم، بمقتضى أمر.

- الحكومة بصدد إعداد مشروع أمر يضبط قيمة المنحة وشروط إسنادها وفقا لمعايير موضوعية.

وزير الاقتصاد والتخطيط

- مرافقة هذه المجالس في أداء مهامها سيكون عبر توفير المساندة الفنية أثناء مراحل إعداد المخططات بمواكبة وتنشيط أشغالها، وتوفير الدراسات والتحاليل والإحصائيات، والأدلة المنهجية للتخطيط إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية في الغرض.

- **مناقشة فصول المشروع فصلا فصلا يوم 6 فيفري 2025، والمصادقة على عدد من الفصول، واستعراض المراسلات الواردة عن عدد من المجالس المحلية والمجالس الجهوية وكذلك عن مجالس الأقاليم، والتداول بشأنها.**

- **مواصلة النظر في فصول مشروع القانون خلال جلسة يوم 12 فيفري، حيث تمّ تعديل الفصل الثاني في اتجاه تمكين أعضاء المجالس من ذوي الإعاقة من الآليات والوسائل المناسبة والضرورية لأداء مهامهم في أحسن الظروف.**

لجنة العلاقات الخارجية

النظر، يوم 13 فيفري 2025، في مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلّق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

- التداول بشأن التعديلات التي تتمحور بالأساس حول تركيبة هياكل المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج وطرق تعيين أعضائها. وبيّنوا أنّ الغاية من هذا التعديل هي ضمان تمثيلية أفضل للتونسيين بالخارج داخل المجلس بما يحقّق مزيدا من النجاعة لعمله.

- برمجة جلسة استماع إلى كل من جهة المبادرة، وإلى وزارتي الشؤون الاجتماعية والشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج. كما ارتأت تبعا لتوصية مكتب مجلس نواب الشعب، طلب إبداء رأي لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

الاستماع يوم 14 فيفري 2025 إلى وزير النقل حول "واقع قطاع النقل وخطة الوزارة وبرامجها لتجاوز الإشكاليات المطروحة والارتقاء بأدائه".

- قدّم الوزير عرضا عن أبرز مؤشرات قطاع النقل بكل مكوناته ومجالاته وأهم المشاريع المبرمجة، مشيرا الى وجود بعض النقائص والصعوبات والعراقيل التي تسعى الوزارة بالتنسيق مع الجهات المتداخلة، إلى تذليلها وتجاوزها.

- أثار النواب خلال مداخلاتهم عددا من المواضيع ذات العلاقة بقطاع النقل بكل مجالاته على الصعيدين المحلي والجهوي. وشدّد بعضهم على ضرورة الإسراع بسن بعض النصوص الجديدة التي من شأنها مزيد تنظيم القطاع وكذلك مراجعة بعض النصوص القانونية الجاري بها العمل والتي لم تعد مواكبة للتطورات التي يشهدها قطاع النقل.

- تعهّد الوزير أمام كثافة وتنوع الأسئلة ذات الطابع الجهوي والمحلي المطروحة، بموافاة النواب بالمزيد من الأجوبة التفصيلية كتابيا لاحقا.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

- **الاستماع يوم 11 فيفري 2025 إلى ممثّلين عن وزارة البيئة حول مقترح القانون عدد 54 لسنة 2024 المتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة، الذين أفادوا بأنه تمّ تمكين اللجنة من تقرير أولي حول مقترح القانون المعروض يتضمّن ملاحظات مختلف الوزارات المتدخلة في المجال البيئي.**

- **الاستماع في نفس اليوم إلى وزير التجارة وتنمية الصادرات حول استعدادات الوزارة لشهر رمضان المعظم، والذي قدّم عرضا تناول جملة من الإجراءات المتخذة.**

وخلال النقاش، استفسر النواب حول عديد النقاط على غرار برنامج الوزارة لتجاوز النقص في قطاع اللحوم الحمراء، وخطة الوزارة لتنظيم قطاع الدواجن وتنظيم السوق الموازية والتحكّم في مسالك التوزيع والتصدّي إلى عمليات التهريب وغير ذلك من الصعوبات المطروحة.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

استمعت يوم 4 فيفري 2025 إلى وزيرة الشؤون الثقافية حول مقترح القانون المتعلّق بالفنّان والمهن الفنية.

- أكّدت الوزيرة تجسيد خيارات رئيس الجمهورية في ضرورة التعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية من أجل صياغة نصوص قابلة للتطبيق وتستجيب إلى تطلّعات المواطن. ثمّ قدمت مديرة الشؤون القانونية بالوزارة جملة من الملاحظات الشكلية والموضوعية حول فصول مقترح القانون.

- ثمّن النواب ملاحظات الوزارة وتطرّقوا إلى وضعية القطاع الثقافي مؤكّدين ضرورة النهوض به وتطوير التشريعات. وأكّدوا أن مقترح القانون يهدف إلى تعزيز العناية بالمبدعين والتعجيل بتطوير نظام التغطية الاجتماعية والعناية الصحية بالفنانين والمبدعين لضمان حقوقهم.

وفد عن لجنة الصحة يؤدّي زيارة ميدانية إلى عدد من المؤسسات الصحية والاستشفائية بولاية سوسة

أدّى وفد عن لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الإجتماعية وذوي الإعاقة يومي 06 و07 فيفري 2025 زيارة ميدانية إلى عدد من المؤسسات الصحية والإستشفائية بولاية سوسة، وذلك لمتابعة سير المرفق العمومي للصحة بالجهة والمساهمة في إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة المشاكل والنقائص المطروحة.

سير الزيارة:

- عقد جلسة عمل بمقر الإدراة الجهوية للصحة مع السيد شكيب الزديني المدير الجهوي للصحة بسوسة.

- زيارة عدد من المؤسسات الصحية والإستشفائية من بينها المستشفى الجامعي فرحات حشاد، والمستشفى الجامعي سهلول، ومستوصف سوسة المدينة، والمستشفى الجهوي بمساكن، المستشفى المحلي بالنفيضة، ومركز الوسيط المتعدد الإختصاصات بسوسة، ومركز الصحة الأساسية حي العوينة، ومستوصف قصيبة الشط، ومستوصف العسكريين بالقلعة الكبرى، والمستشفى المحلي بالقلعة الصغرى، ومستوصف كندار بأولاد عامر.

- عقد جلسة عمل مع السيد رياض الجلاصي المدير الجهوي للشؤون الإجتماعية وممثلين عن الصناديق الإجتماعية وتفقدية الشغل بالجهة وإدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

أهم توصيات اللجنة:

- ✔ **مراجعة الخارطة الصحية الوطنية وإعادة هيكلتها بما يستجيب للحاجيات الحقيقية للجهات لتكريس الحق الدستوري المتعلق بضمان الرعاية الصحية لكل المواطنين وتحقيق العدالة الصحية،**
- ✔ **تعزيز الخط الصحي الأول وتوفير الموارد البشرية الضرورية لكافة المؤسسات الصحية بالجهة حسب تشخيص دقيق يستجيب لحاجياتها الحقيقية حسب الإختصاصات،**
- ✔ **أهمية الترفيع في عدد الأطباء الداخليين، وتعميم رقمنة الخدمات بكافة المؤسسات الصحية والإستشفائية،**
- ✔ **توفير التجهيزات الطبية الضرورية وتلافي تسجيل نقص الأدوية بصيدليات المستشفيات والمستوصفات.**

الديبلوماسيّة البرلمانيّة

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل وفدا كشفيا عربيا

استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 7 فيفري 2025 وفدا كشفيا عربيا، ضمّ كلا من القائد الفريق جبريل الرجوب رئيس المجلس الأعلى للشباب الفلسطيني ورئيس جمعية الكشافة الفلسطينية مرفوقا بالسيد هائل الفاهوم سفير دولة فلسطين بتونس، والسيد فتح الله الزني، وزير الشباب بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، والقائد الأستاذ فيصل خزيم العنزي، الأمين العام للاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب، الى جانب ممثلي منظمات وقيادات كشفية عربية من كل من المغرب والجزائر والكويت ومصر.
وجاءت هذه الزيارة بمناسبة المؤتمر الوطني الرابع والعشرين للكشافة التونسية المنعقد حاليا بسوسة تحت إشراف رئيس الجمهورية.

وأكد رئيس مجلس نواب الشعب دعمه للعمل الكشفي بالنّظر الى إسهامه القوي في الاعداد للمستقبل وإيجاد فضاءات للشباب لممارسة هواياته والتعبير عن تطلّعاته في شتى المجالات، بما يجعله عنصرا فاعلا في المجتمع.
ونوّه من جهة أخرى باهتمام الكشفيين العرب بتونس، مبرزا أهمية العمل المشترك على المستويات الثنائية وفي إطار المنظّمات المعنية، من أجل تجسيم أهداف الحركة الكشفية ولاسيما من حيث تعزيز التقارب بين الشعوب ومد جسور التواصل بين الشباب في كل انحاء العالم وترسيخ فيم التضامن الدولي.

من جهتهم نوه أعضاء الوفد بما تحظى به الحركة الكشفية في تونس من عناية، مشيرين في هذا السياق إلى اعتزازهم بالمشاركة في المؤتمر الوطني الرابع والعشرين للكشافة التونسية الذي يمثّل مناسبة لتقديم الرؤى المستقبلية للمنظمة الكشفية التي تبقى مدرسة للوطنية والتطوّع وخدمة الآخر.

جلسة عمل بين أعضاء لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة ووفد من لجنة التعليم العالي بمجلس النواب العراقي

انعقدت يوم 11 فيفري 2025 جلسة عمل بين أعضاء لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة برئاسة السيد كمال فراح رئيس اللجنة، ووفد من لجنة التعليم العالي بمجلس النواب العراقي برئاسة السيد عادل حاشوش الركابي النائب الأول لرئيس اللجنة ، وذلك بحضور عدد من النواب.

وتطرّق الجانبان خاصّة إلى:

- عمق العلاقات القائمة بين البلدين وأهمية إيجاد آليات جديدة لتعزيز التعاون والتبادل في مختلف مستوياته لاسيما الأكاديمية وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- التعليم العالي الخاص في تونس والآليات القانونية التي تنظمه، وخصوصية التشريع العراقي في هذا المجال.
- أهمية تعميق التعاون في المجال التشريعي في قطاع التعليم العالي العام والخاص ودعم البحث العلم ي بهدف تحقيق الجودة في المنظومة التعليمية.
- أهمية توحيد جهود الدول العربية من أجل إيجاد الحلول لعديد المشاغل المشتركة ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية المطروحة عبر تكثيف التضامن وتحقيق الوحدة العربية.

مجلس نواب الشعب يشارك في جلسة الاستماع البرلمانية للاتحاد البرلماني الدولي حول محور "تكثيف العمل لدعم التنمية المستدامة: التمويل والمؤسسات والسياسة"

شارك وفد من مجلس نواب الشعب ضمّ السيدة ضحى السالمي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والتونسيين بالخارج و الهجرة، والسيد محمد زياد الماهر عضو لجنة المالية والميزانية، في جلسة الاستماع البرلمانية السنوية التي نظّمها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة يومي 13 و14 فيفري 2025 بنيويورك، حول محور: "تكثيف العمل لدعم التنمية المستدامة: التمويل والمؤسسات والسياسة".

وقد تمحورت النقاشات حول المديونية والجباية والتعليم، ودور البرلمانات في دعم خطط التنمية المستدامة والرقابة عليها.

رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي يشارك في اجتماع افتراضي للجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي

شارك السيد أيمن البوغديري رئس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والهجرة والتونسيين بالخارج، وعضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الانسان بالبرلمان العربي، يوم 11 فيفري 2025، في الاجتماع

الإفتراضي لفريق العمل المنبثق عن اللجنة التشريعية بالبرلمان المذكور والمعني بدراسة مشروع القانون الإسترشادي المتعلّق بمكافحة الهجرة غير الشرعية في العالم العربي.
وأكّد السيد أيمن البوغديري في تدخّله ما يلي:

- أهمية تولّي لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب دراسة ومناقشة مشروع هذا القانون الاسترشادي بناء على إحالة من البرلمان العربي.

- ضرورة الاستناد إلى الدراسات والبحوث والإحصائيات الرسمية ذات العلاقة بهذا الموضوع.

- أهمية اعتماد عديد المقاربات الأخرى منها الاقتصادية والتنموية في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، وعدم الاقتصار على الجانب الزجري الذي طغى على مشروع القانون الاسترشادي.

الأكاديمية البرلمانية

يوم دراسي برلماني حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 12 فيفري 2025 يوما دراسيا برلمانيا حول "مشروع قانون أساسي يتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم"(88/2024)"، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس المجلس، وذلك بحضور نائبي الرئيس السيدة سوسن المبروك والسيد الانور المرزوقي، ورئيس لجنة التشريع العام السيد ياسر القوراري، ومقرر لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية السيد يوسف طرشون، والكاتب العام لوزارة الداخلية السيد عصام الحمروني، والكاتب العام لوزارة الاقتصاد والتخطيط السيد فوزي غراب، وعدد من إطارات الوزارتين ووزارة المالية، إلى جانب ممثلين عن مجلس الإقليم الثاني، وعدد هام من النواب والضيوف.

- ذكّر **رئيس مجلس نواب الشعب** بصلاحيات الغرفتين البرلمانيّتين استنادا إلى دستور 25 جويلية 2022. وبيّن أن كل العمادات ستشارك لأوّل مرّة في تاريخ البلاد في المخطط التنموي باعتبار أن المجالس المحلية تمثّلها، وتقدّم مقترحاتها التي ترفع الى الجهويات، فالأقاليم، فالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.
وأضاف أن مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم الذي يتم النظر فيه هو قانون إطاري، وستبرز في المستقبل عند التطبيق عدة اقتراحات سيقع أخذها بعين الاعتبار.

- شدّد **السيد ياسر القوراري رئيس لجنة التشريع العام** خلال كلمته على أن تحقيق العدالة لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال مسار تنموي واضح ترسمه المجالس المحلية المنتخبة والتي يوكل لها هذا الدور من خلال التواصل المباشر مع المواطنين. وذكّر أنّ مسار النظر في مشروع القانون المعروض تضمّن عددا من جلسات الإستماع إلى كلّ من السيدة وزيرة المالية والسيد وزير الداخلية والسيد وزير الإقتصاد والتخطيط، كما أفاد أن النقاشات صلب اللجنة كانت مفتوحة وثريّة وتطرّقت لكلّ المشاغل التي عبّر عنها نوّاب المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

- أكّد **السيد يوسف طرشون مقرّر لجنة النظام الداخلي والقوانين الإنتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الإنتخابية**، أن مشروع القانون موضوع اليوم الدراسي هو آخر لبنة في بناء الوظيفة التشريعية في تصوّرها الجديد الذي يمثّل صوت المواطن بصورة فعليّة.

- اعتبر **السيد عصام الحمروني الكاتب العام لوزارة الداخلية** أن الهدف الأساسي من إحداث هذه المجالس يكمن في تحقيق الإندماج الإقتصادي والتنموي في كنف إحترام وحدة الدولة والقطع مع التخطيط المركزي الصرف الذي لا يعكس غالبا إحتياجات الجهات.

- قدّم **السيد فوزي غراب الكاتب العام لوزارة الإقتصاد والتخطيط** عرضا تمحور حول منهجية إعداد المخطّط التنموي في ظلّ الهيكلة الجديدة لمنظومة الحكم.

وعقب هذه التدخّلات نقاش مستفيض طرح خلاله النواب عديد الملاحظات والتساؤلات. وفي ختام اليوم الدّراسي، شدّد رئيس المجلس على تمسّك كلّ مؤسسات الدولة بإستقلالية قرارها السيادي وهذا ما يثير حفيظة عديد الأطراف ويجعلها تشنّ هجمات وتنظّم حملات تستهدف من خلالها مؤسسات الدولة بغية إرباكها، دون أن تنجح في ذلك.

يوم دراسيّ برلمانيّ حول مقترح القانون المتعلّق بالتعليم العالي الخاص

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 05 فيفري 2025 يوما دراسيا برلمانيا حول " مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 والمتعلق بالتعليم العالي الخاص (26/2023)، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والسيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي نائبي رئيس المجلس، والسيد كمال فرّاح رئيس لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب، إضافة إلى عدد من إطارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والضيوف من الأساتذة الجامعيين.

- بيّن **السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب** خلال كلمته في مستهلّ اليوم الدّراسي عمل المجلس على التثبّت والتريّث والاستماع الى مختلف الجهات والأطراف المعنية حتى يصوّت النائب على المبادرة التشريعية عن رويّة وبناء على فهم لمضمونها ولكل جزئياتها وما سيرتّب عنها من آثار قانونية.

- قدّم **السيد منذر بلعيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي** مداخلة تطرّق خلالها الى واقع قطاع التعليم العالي الخاص، واستعرض التوجهات المستقبلية للوزارة. ثم تطرّق الى ملاحظات الوزارة في تفاعلها مع مضمون مقترح القانون.

وخلال النقاش العام قدّم **السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس المجلس** ملاحظات حول المبادرة التشريعية. كما تطرّق النواب خلال تفاعلهم الى مسار هذه المبادرة التشريعية، واستعرضوا من جهة أخرى الصعوبات والاخلالات المتصلة بمجال التعليم العالي في القطاعين العمومي والخاص.